مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

القيادة الثنائية فى البلد و عملية السلام البطيئة

في تاريخ 22 مارس 2020 م قدم وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو إلى كابل في سفر مفاجئ ليناقش كلاّ من الرئيس محمد أشرف غني والرئيس التنفيذي السابق عبدالله عبدالله حيال خلافهما على كرسي الرئاسة ولأجل تشكيل حكومة شاملة تقدر على إزالة العقبات التي تعترض سبيل تطبيق اتفاقية السلام الموقعة بين طالبان والولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن الوضع في كابل يبدو متأزما. هل باتت الخلافات بين المتنازعيْن على الحكم بعد الانتخابات عقبة في طريق السلام؟ وماذا حل بقضية الإفراج عن سجناء طالبان المعتقلين لدى الحكومة؟ وكيف يتم استشراف عملية السلام المنشودة؟ أسئلة نجيب عنها في هذا التحليل.

سفر مايك بومبيو وصراع القادة

قبل عدة أيام قدم مايك بومبيو إلى كابل لحل الخلافات الحاصلة بين الرئيس محمد أشرف غني والرئيس التنفيذي عبدالله عبدالله . إلا أن بومبيو الذي حل مكان الوزير الأمريكي السابق جون كيري لم يقدر على التوفيق بين محمد أشرف غني وعبدالله عبدالله لأجل تأسيس حكومة شاملة، ومن ثم بعد عودته إلى الولايات المتحدة الأمريكية أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بيانا يتضمن تقليل مليار دولار من الدعم الأمريكي للحكومة الأفغانية خلال العام الجاري. إضافة لذلك فقد وضّح البيان أن الحكومة الأمريكية ستجدد النظر في كميات الدعم الأخرى خلال المؤتمرات التي ستعقد مع الدول الداعمة لأفغانستان.

من جانب هناك مخاوف من انتشار فيروس كورونا الذي اجتاح العديد من الدول، ومن جانبٍ آخر فإن تقليل الدعم الأمريكي المقدم للحكومة الأفغانية سيؤثر سلبيا على الاقتصاد الأفغاني. بعد إصدار البيان المذكور ألقى الرئيس محمد

أشرف غني كلمة متلفزة وضّح فيها أن تقليل الدعم الأمريكي لن يكون ذا تأثير بالغ على الاقتصاد الأفغاني وذلك لأن الحكومة قد اتخذت استعدادات مسبقة لمثل هذه الأوضاع. كما أضاف أنه مستعد لقبول مقترح تشكيل الحكومة الشاملة وذلك بتخصيص كراسي وزارية لفريق منافسه الانتخابي عبدالله عبدالله ضمن تشكيلة الوزراء الجديدة.

إلا أنه أكد على رفضه للمطالبات التي تناقض دستور البلد واتهم الدكتور عبدالله عبدالله بأن مطالباته تخالف الدستور. ومن جانب آخر صرح د. عبدالله عبدالله في مؤتمر صحفي أنه - نظرا للأوضاع الحرجة التي تمر بها أفغانستان – مستعد للكثير من التنازلات، واتهمَ محمد أشرف غني بأنه مُصر على مطالبته ولذا تم تقليل الدعم الأمريكي للحكومة الأفغانية. وعدّ هذا التقليل من جانب الحكومة الأمريكية الخطوةَ الأولى، وقال بأن هناك مخاوف من تقليصات أخرى تتبعها. مع أن كلا من محمد أشرف غني والدكتور عبدالله خلال فترة الدعايات الانتخابية قد أكدا على عدم السماح بتكرار تجربة حكومة الوحدة الوطنية إلا أنه يظر من سفر مسؤولي الولايات المتحدة إلى أفغانستان وتصريحاتهم أن القادة الأمريكيين يريدون إعادة تجربة حكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان.

عملية السلام و الإفراج عن السجناء

وفق اتفاقية السلام الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية وطالبان فإن من الضروري لأجل بدء المفاوضات الأفغانية الداخلية أن تُفرج الحكومة عن خمسة آلاف من سجناء طالبان مقابل إطلاق سراح ألف سجين من سجناء الحكومة المعتقلين لدى التنظيم. وبعد مفاوضات عديدة فقد أبدت الحكومة استعدادها لإطلاق سراح أول دفعة من سجناء طالبان من مُعتقل بجرام. ووفق الاتفاقية الموقعة فإن على طالبان أن تبدأ المفاوضات الأفغانية الداخلية، ووُضح في الاتفاقية أن إطلاق سراح السجناء من الجانبين سيقوي جو الثقة المتبادَلة بين الطرفين.

يظهر من تكرر رحلات المندوبين الأمريكيين إلى كابل أن الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بالاتفاقية الموقعة، إلا أن سعي الحكومة الأمريكية في تشكيل حكومة مشتركة في أفغانستان يدل على أنها تتخذ خطواتها حيال أفغانستان مع وضع مصالحها في الحسبان، وذلك لأنها إذا كانت ترغب حقيقة في إحلال السلام بأفغانستان لأمضت عملية السلام قبل الانتخابات الرئاسية الأفغانية. من جانب آخر فإن الإفراج عن معتقلي طالبان من معتقلات الحكومة قبل البدء بمفاوضات السلام الأفغانية الداخلية والامتناع عن الحديث بشكل رسمي مع الحكومة الأفغانية سيعرقل عملية السلام وسيوجه بوصلتها إلى وجهة مجهولة.

وقد انعقد اجتماع عبر الفيديو بين مندوبي الحكومة الأفغانية والولايات المتحدة وقطر ومندوبي طالبان واعتزم التنظيم إرسال وفد لتأكيد قائمة السجناء المطلوب تسريحهم، إلا أن العملية أُجلت بسبب وباء كورونا، ويُعتزم إرسال الوفد قريبا. كما أن إنهاء البحث حول قضية السجناء يخلق أملا واعدا ببدء عملية إطلاق سراح السجناء في التاريخ المعين وهو تاريخ 31/مارس/2020م.

تشكيل الجنة الداخلية لمفاوضات مع الطالبان

في يوم 28/مارس/2020م شكلت الحكومة لجنة مكونة من 21 شخصا برئاسة معصوم ستانكزي للمشاركة في المفاوضات الأفغانية الداخلية. وقد أعلنت وزارة الدولة لشؤون السلام أن اللجنة تم تشكيلها بعد التشاور مع كافة الجهات المعنية. وقد صرح عدد من القادة السياسيين الأفغان أن الحكومة شكلت اللجنة وفق رؤيتها الخاصة بها، وأنه لم يتم التشاور معهم حيال تشكيل هذه اللجنة.

بالنظر في قائمة أفراد اللجنة يظهر أنها اشتملت على مندوبي الأحزاب الكبرى وناشطي المجتمع المدني وقضايا حقوق المرأة، إلا أن تجارب وخبرات أعضاء هذه اللجنة قد لا تؤهلهم للتضلع بمهام المسؤولية الملقاة على عواتقهم بسبب تعقيد قضية السلام الأفغاني. من جانب آخر فإن آخر بيان صادر عن تنظيم طالبان يرى اللجنة غير شاملة لكافة فئات الشعب الأفغاني ويؤكد أن اللجنة المقبولة لدى طالبان هي اللجنة التي يرتضيها الشعب كافة، ولذا فإن التنظيم ليس مستعدا للتفاوض مع الحكومة الأفغانية كجهة رسمية كما أن التنظيم يرفض تشكيلة لجنة التفاوض المذكورة .

إن النزاعات الحاصلة حول تشكيل لجنة التفاوض لن تعرقل عملية إطلاق سراح السجناء فحسب وإنما تُعد حجر عثرة في طريق عملية السلام بأكملها. ومن معوقات السلام كذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية التزمت ببنود الاتفاقية مع طالبان ومن جهة أخرى تلوم أفغانستان حيال عدم الالتزام بتلك البنود، مُزيلة بذلك اللوم عن نفسها. من جانبٍ تُبدي الولايات المتحدة التزامها بإطلاق سجناء طالبان، ومن جانبٍ آخر تمهد لتنازع رئيسين على كرسي الرئاسة في أفغانستان ثم تُطالبهما بتشكيل حكومة شاملة لكي تبدأ مفاوضات السلام الأفغانية الداخلية.

النتائج

إن من أسباب تعقيد الأزمة في البلد هو وجود رئيسين، وكذلك عدم التقيد بما تم الاتفاق عليه بين طالبان والولايات المتحدة الأمريكية. على سبيل المثال، شُن هجوم مسلح على معبد للهندوسيين في كابل، ويرى البعض أن مثل هذه الأحداث يُراد منها إفساد عملية السلام الراهنة في أفغانستان .

مع وضع تعقيد قضية السلام الأفغاني في الحسبان، إذا أراد طرفا النزاع بأفغانستان (الحكومة الأفغانية وتنظيم طالبان) أن يحل السلام الدائم بأفغانستان فينبغي أن تُحل جميع القضايا التي تُعرقل السلام وتخلق تحديات في طريقه، وبالنظر في التجارب المرة التي مرت بها أفغانستان فإن كلا الطرفين قادر على تخفيف وطأة المشاكل التي تعترض طريق السلام.

على الساسة الأفغان أن يلعبوا دورا وسيطا لحل النزاع الحاصل بين الرئيس محمد أشرف غني والدكتور عبدالله عبدالله، حتى لا تضيع فرصة السلام القائمة حاليا، ويُستفاد منها بشكل كامل. كما يقدر السياسيون أن يوجِدوا جوا من الثقة المتبادلة بين الحكومة الأفغانية وطالبان - كما فعلت الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى – لكي يتم وقف إطلاق النار في كافة أرجاء البلد ويعم السلام مكان الحرب.

النظام التعليمي بأفغانستان؛ تحديات وحلول

الجزء الثاني – التحديات الخارجية

التطورات في قطاع التعليم

في عام 2002م ورثت الحكومة الانتقالية الأفغانية النظام التعليمي الذي كان في حالة متدنية على مستوى الموارد البشرية والبنية التحتية وآليات العمل، وقد كانت قدرة هذا النظام في تقديم خدمة التعليم والتربية محدودة جدا بشكل مثير للاستفهام. الإحصائيات التالية تعكس صورة عن مدى كفاءة النظام التعليمي من منظور وزارة التعليم في ذلك الوقت:

- كان يدرس في المدرس أقل من مليون تلميذ في 3400 مدرسة وكان عدد المدرسين 20700 مدرسا، كما أن النظام التعليمي لم يلبّ احتياجات تلك الفترة.
- لم يكن ثمت منهج دراسي وطني موحد، كما أنه لم تكن الكتب الدراسية المطابقة للمعايير الدولية متوفرة.
- لم تنشط سوى أربعة جامعات لتأهيل المعلمين في أربع ولايات، وكان يدرس بها 400 طالب ولم يزد عدد المعلمين بها عن 50 معلماً كلهم من الذكور.

- نشطت 38 مدرسة للتعليم الحرفي بشكل جزئي، وكان يدرس بها 1500 طالب، وبلغ عدد المدرسين بها 50 معلما كلهم من الذكور.
- سنويا كان يدرس في مراكز محو الأمية عدد 22000 طالب فقط، وكلهم من الذكور.
- كان عدد الطلاب الجامعيين لا يتجاوز 7900 طالبا، يدرسون في 15 جامعة فقط.

ومنذ عام 2002م أحدثت وزارة التعليم بعض التغييرات والتطورات، وفيما يلي نبذة عن تلك التطورات التي طرأت حتى نهاية عام 2009م:

- زاد عدد التلاميذ في المدارس سبعة أضعاف، حيث بلغ عددهم سبعة ملايين، يدرسون في 12 ألف مدرسة، وتبلغ نسبة البنات بينهم 37.%
- زاد عدد المعلمين بأكثر من ثمانية أضعاف: "عدد المعلمين في النظام التعليمي حاليا يبلغ 170000 معلم ومعلمة، وتشكل النساء نسبة 30% منهم."
- زاد عدد المدارس الدينية حتى بلغ 550 مدرسة، ويدرس بها 136000 طالب، وتشكل البنات نسبة 9% منهم.
- ارتقت إدارة الدراسات الإسلامية إلى فرع رئيسي من أفرع وزارة التعليم، وافتُتح لأول مرة فرع لجامعة الأزهر في كابل تحت مسمى (المعهد الأزهري للعلوم الإسلامية)، وسيتم توسيع نطاقه ليغطي المحافظات الأخرى.
- تم إعداد مناهج دراسية لجميع المدارس العلمية والدينية. الكتب المخصصة للمرحلة الابتدائية والمتوسطة تم تأليفها وطبعها وتوزيعها، ويُتوقع أن يكتمل تأليف كتب المرحلة الثانوية – علمي خلال عام 1398هـ ش كما يُتوقع أن يكتمل تأليف كتب الثانويات الدينية عام 1393هـ ش.
- زاد عدد مراكز تأهيل المعلمين من 4 مراكز إلى 42 مركز، بحيث يوجد على الأقل في كل محافظة مركز لتأهيل المعلمين، مع سكن للذكور وسكن للإناث، ويدرس بها 42000 طالب وطالبة وتشكل النساء نسبة 38% منهم.

- كما أُسست 73 مركز لتأهيل المعلمين في المديريات، لرفع كفاءة المعلمين المسجلين لدى الوزارة والعاملين في المديريات.

- زاد عدد التسجيل في المراكز التعليمية الحرفية 13 ضعفا، حيث يدرس بهذه المعاهد 20000 طالب وطالبة وتشكل البنات نسبة 16% منهم، ويبلغ عدد المعاهد الحرفية 60 معهدا.

- تخرج أكثر من 95000 طالب وطالبة من الثانوية عام 1388هـ ش وتشكل البنات نسبة 27% منهم.

- منذ عام 2002م وحتى عام 2009م تخرج سنويا من مراكز محو الأمية أكثر من 250,000 شخص وتشكل الإناث منهم نسبة 62.%

- لأجل تعزيز مشاركة الشعب في تطوير قطاع التعليم، تم تأسيس مجالس شورى المدارس بعدد 8500 مجلس، وقد تم إنشاء 4500 مدرسة بدعم من هذه المجالس.

- من ضمن المدارس التي أغلقت بسبب التدهور الأمني، تم إعادة فتح 220 مدرسة منها عام 2009م، ويدرس بها أكثر من 200 ألف طالب وطالبة.

- التطوير في أنظمة إدارة التعليم مستمرة، وكذلك المراقبة والتقييم. ويتم بشكل سريع العمل على تنفيذ نظام الرواتب الجديد الذي يكفل تحسين رواتب المعلمين وارتقاءهم في السلم الوظيفي، وقد سُجل في هذا النظام الجديد 70000 معلم ومعلمة، وسيؤدي تنفيذ هذا النظام إلى تحسين رواتب كافة المعلمين والمعلمات.

- يدرس عدد 63000 طالب وطالبة في أكثر من 24 جامعة .

التحديات العامة أو الخارجية

في التقرير السابق، تحدثنا بالتفصيل عن التحديات الداخلية التي تعترض قطاع التعليم. وفيما يلي سنذكر إجمالا التحديات الخارجية التي تواجه قطاع التعليم، ولنتكلم حول مقترحات لحلها فى الحلقة القادمة- إن شاءالله.

١(التدهور الأمني: أكبر عائق يعترض طريق التعليم المدرسي في أفغانستن هو التدهور الأمني. وزارة التعليم جهة محايدة، وينبغي أن لا يجعلها أي طرف سياسي أو عسكري ضحية لمناوشاته السياسية والعسكرية، ويعرقل بذلك عملية التعليم والتربية في أفغانستان.

الحرب والتدهور الأمني عوامل أدت إلى منع 3.5 مليون طفل من الذهاب إلى المدرسة. هناك أكثر من 1000 مدرسة مغلقة حاليا بسبب التدهور الأمني، ويُحتمل أن يزيد العدد. التدهور الأمني لا يُسبب فقط إغلاق المدارس وإنما يؤدي كذلك إلى منع إنشاء مدارس جديدة.

٢ (استغلال المدارس كمراكز عسكرية : تُستغل كثير من المدارس في الأماكن النائية كمراكز عسكرية في الصراع بين الحكومة الأفغانية وطالبان، كما يحصل في ولاية هلمند وتحديدا في منطقة "جاه انجير ناد علي" التي اتُّخذت فيها مدرسةٌ مركزا عسكريا من قبل القوات الأمنية الأفغانية. ولاية هلمند وولاية اروزجان من الولايات التي بها مدارس محدودة وتُستغل هذه المدارس كمراكز عسكرية. يوجد نحو 67 مدرسة حاليا في جميع ولايات أفغانستان قد اتُّخذت مراكز عسكرية، أربعة منها تقبع تحت سيطرة تنظيم طالبان، والبقية تتبع للقوات الأمنية الحكومية.

٣ (مدارس بدون مباني: وفق الإحصائيات المقدمة من قِبل وزارة التعليم، فإن نحو 9 ملايين طالب وطالبة يدرسون في أكثر من 17 ألف مدرسة، وبعض هذه المدارس مازالت تحت الإنشاء كما أن البعض الآخر منها مفتقد للمبنى. من جملة المدارس البالغ عددها 17 ألفا، هناك تسعة آلاف مدرسة بها مبنى، وثمانية آلاف مدرسة فاقدة للمبنى.

٤(قلةالميزانية: لم تُصرف الميزانية المخصصة للتعليم على الوجه المطلوب، وقد أدى هذا إلى بقاء بعض المدارس مفتقدة للمباني حتى في العاصمة كابل، كما أن الكثير من التلاميذ يدرسون تحت الخيام أو في البيوت المستأجرة.

في حين أن الرئيس أشرف غني أصدر مرسوما لوزارة إنشاء المدن بأن تبني 100 مدرسة في المساحات الجاهزة، وأن تبني 6000 مدرسة أخرى، وقد تم تخصيص 200 مليون دولار لهذا المشروع. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت وزارة التعليم عن إنشاء 200 مدرسة أخرى نظرا لاكتظاظ عدد السكان في بعض المناطق.

٥(الأساتذة غير المُدربين: عدم تأهيل نسبة 40% من المدرسين من جملة التحديات الكبيرة التي تواجهها وزارة التعليم. في السنوات الأخيرة لم توظف وزارة التعليم مدرسين أكفاء، وقد واجهت نقصا في عدد المعلمين المُؤهلين وغير المؤهلين مما قد اضطرها إلى توظيف معلمين للتدريس في غير تخصصاتهم. وقد أجابت وزارة التعليم حيال ذلك بأن المعلمين المؤهلين غير مستعدين للذهاب إلى المناطق المتدهورة أمنيا، كما أنهم لا يدرسون مقابل رواتب ضئيلة، ولذا فإن الوزارة عازمة على توظيف مدرسين مؤهلين في مختلف مناطق البلد، وإرسال المعلمات المؤهلات برفقة معارفهن، مع التكلف بمصاريف السفر والسكن، ومنحهم رواتب عالية.

ولكن يبدو أن توظيف 26 ألف معلم مؤهل، واستبدالهم بالمعلمين غير المؤهلين وخريجي الثانوية في 34 محافظة أمر صعب.

٦ (الفساد: في عام 2002م بلغ عدد التلاميذ الذكور 900 ألف تلميذ، ولم تكن هناك أي تلميذات، وبعد عام 2002م حتى 2013م زاد عدد التلميذات بشكل كبير، حيث صار عدد التلاميذ 11 مليون تلميذا وتلميذة، وقد عدت الحكومة ووزارة التعليم هذا الأمر إنجازا كبيرا، إلا أن تقرير مكتب USAID حول عدد المعلمين في أفغانستان نزّل العدد المذكور إلى 9.2 مليون تلميذ وتلميذة، وهو أمر مثير للاستفهام.

بالإضافة إلى ذلك رُصد وجود 40880 مدرس وهمي، ووجود 1033 مدرسة وهمية (مُختلقة وغير حقيقية) ووجود 1400 مشروع إنشاء للمدارس دون إكمال الإجراءات القانونية لناقصاتها، واحتيال أكثر من 20 مليون دولار ضمن عقود طبع الكتب الدراسية، واختفاء عدد 64 حاوية محملة بالأدوات المدرسية (كراريس وحقائب وأقلام ومواد غذائية...) وعشرات

الموارد الأخرى التي حصل فيها تزوير واحتيال من قِبل وزارة التعليم، ويُعد ذلك من أكبر مؤشرات الفساد في هذه الوزارة .

٨)ضعف الإدارة: رغم الجهود المبذولة في رفع كفاءة الموارد البشرية العاملة في قطاع التعليم، مازال هذا القطاع دون مستوى الكفاءة والقدرة المطلوبة، ويرجع ذلك إلى عدم وجود الكوادر المتخصصة والتي ليس لديها استعداد للعمل في الوزارة برواتب منخفضة. وقد أدى النقص الحاصل في المباني (الأماكن المناسبة للعمل) والأجهزة والمعدات وخاصة ما يتعلق بتقنية المعلومات إلى تعقيد أمور الوزارة وصعوبة إدارتها .

ملحوظة

لأجل زيادة التركيز على القضايا الراهنة بأفغانستان، ولأجل رفع كفاءة وجودة التحليلات المنشورة، يعتزم مركز الدراسات الإستراتيجية والإقليمية أن ينشر التحليل بعد كل أسبوعين بدءا من تاريخ 1/مارس/2020م بدلا من النشر على شكل أسبوعي. شكراً

نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.com -- www.csrskabul.af

الهاتف المكتب: + 93 (0) 771828132